

23 يوليو 2007

## الوثائق الكاملة للخطة ألفا

د. روف عباس

تناول الأستاذ محمد حسنين هيكل في برنامجه المهم بقناة الجزيرة علي مدي نحو العشر حلقات معظم ما اتصل بالخطة ألفا Alpha التي وضعتها إدارة الرئيس الأمريكي أيزنهاور بالتنسيق التام مع رئاسة الوزراء البريطانية في إطار سعي الغرب إلي تحقيق الهيمنة علي منطقة الشرق الأوسط وإدماج دولها (وعلي رأسها مصر) في المشروعات الرامية إلي إقامة نظام دفاعي موجه ضد الاتحاد السوفييتي

واعتبر الأستاذ هيكل السنوات «1954 - 1956» تمثل «زمن الخطة ألفا» ورغم حرصه الدائم علي الحديث من خلال الوثائق الأمريكية والبريطانية المصورة من 23 ملفا حملت عنوان «ألفا - التسوية العربية - الإسرائيلية عام 1955» مصدرها وزارة الخارجية البريطانية إلا أن عرضه الشيق مزج بين مادة الوثائق والخبرة الشخصية كشاهد عيان عرف الكثير مما يدور وراء الكواليس.

ولما كانت لدي الكثير من الوثائق البريطانية تضم مذكرات متبادلة مع الجانب الأمريكي ومراسلات ومحاضر اجتماعات سرية عقدت في واشنطن ولندن حول تفاصيل الخطة ألفا، خاصة ما اتصل منها بتسوية القضية الفلسطينية، فقد رأيت أن أشارك «الكرامة» احتفالها بعيد الثورة، بتقديم هذه القراءة للوثائق البريطانية فيما يتعلق بمشروع تسوية القضية الفلسطينية عام 1955.

وسوف يلحظ القارئ أن الإطار الأساسي لهذا المشروع الذي طرح عام 1955 يحمل الكثير من ملامح وقسمات الحلول التصوفية التي مازالت تحتل مكانها علي طاولة التفاوض في مختلف المناسبات، متمنيا أن تحظى هذه القراءة - في وثائق كتبت قبل 53 عاما - باهتمام كل من يعيهم أمر فلسطين، وموقف ثورة يوليو من القضية الفلسطينية.

كان من الطبيعي أن يثير قيام ثورة يوليو 1952 قلق الكيان الصهيوني الذي ولد في 15 مايو 1948، واستطاع أن يدعم وجوده بما حققه من انتصار في حرب غير متكافئة كان ميزان القوي فيها في صالحه، وكان الهدف توريث الدول العربية في حرب لم تنتهياً لها جيوشها الضعيفة تسليحا وتدريباً، كانت نتيجتها معروفة سلفاً، هو أن يضطر العرب إلي الاعتراف بالكيان الصهيوني، وجاءت اتفاقيات الهدنة (غير محددة المدة) بمثابة حل مؤقت يتيح للكيان الصهيوني فرصة دعم بنيته الأساسية انتظاراً لفرصة قد تسنح في المستقبل لفرص «سلام إسرائيلي» علي الدول العربية.

وكان من بين أسباب قلق الكيان الصهيوني من قيام ثورة يوليو 1952، ما تردد علي السنة أعضاء «مجلس قيادة الثورة» من إشارات إلي دور حرب فلسطين في دفع تنظيم «الضباط الأحرار» إلي التحرك لإسقاط النظام الفاسد العاجز عن تحقيق الأهداف الوطنية، وعبثاً حاولت (إسرائيل) - والقوي المساندة لها - أن تستشف نوايا النظام الجديد تجاهها، فأصدر قادتها التصريحات التي أعطت مؤشرات عن استعدادها العيش بسلام مع مصر في إطار «اتفاق» يبرم بين الطرفين، وراح رجال السفارتين البريطانية والأمريكية بالقاهرة يلحون علي سؤال بعض البارزين من أعضاء مجلس قيادة الثورة «منفردين» عن نواياهم تجاه (إسرائيل)، فكان الرد «دائماً» أن الأولوية المطلقة لتحقيق

الاستقلال ولاء القوات البريطانية عن قناة السويس، وتحقيق التنمية الاقتصادية، أما قضية فلسطين فليست علي أجندة مجلس قيادة الثورة «الآن».

وكانت مثل تلك التصريحات «التي نقلت إلي الكيان الصهيوني» لا تبشر بالخير، لأن جلاء القوات البريطانية، وسيطرة الجيش المصري علي قاعدة قناة السويس، يعطي مصر ميزة استراتيجية مهمة في حالة تجدد الصراع بين العرب و(إسرائيل)، خاصة أن النظام المصري الجديد كان يلح في طلب السلاح من الولايات المتحدة، هذا فضلا عن وجود مؤشرات واضحة علي اتجاه النظام نحو تحقيق قفزة تنموية بإقامة مشروع السد العالي والاتجاه نحو التصنيع، بما يحقق نقلة نوعية في قدرات مصر الاقتصادية مما يجعل النظام الجديد نذير خطر لا يستهان به يتهدد (إسرائيل)، لذلك كان بن جوريون يري أن عبدالناصر «منذ 1954» يعد «أتاتورك العرب»، وأن علي (إسرائيل) أن تحول دون تحقيق آمال ذلك الضابط المصري الثائر الطموح.

وإذا كانت الولايات المتحدة قد استبشرت خيرا بقيام النظام الجديد في مصر، فمرد ذلك إلي يقينها من عجز النظام القديم عن تجاوز أزمته الاجتماعية والسياسية، وإلي تطلعها إلي جر مصر إلي منظومات الدفاع عن الشرق الأوسط، وأملها في أن تصبح مصر مركز المنظومة وقلبها، وحاولت إقناع حكام مصر الجدد بمزايا الانضمام إلي ذلك الحلف، ولكن موقف قيادة النظام الجديد من الدعوة الأمريكية بدا غامضا مثيرا للمخاوف (الإسرائيلية).

لم ترفض قيادة الثورة الانضمام إلي الحلف صراحة، ولم تعط انطبعا واضحا بإمكانية القبول، وإنما قدمت مبررات لعدم استطاعتها التوصل إلي قرار بهذا الشأن منها:

- إن الانضمام إلي حلف إقليمي في إطار منظومة الدفاع الغربي يعطي مبررا لاستمرار الوجود البريطاني في قاعدة قناة السويس تحت أعلام الحلف الجديد، مما يفقد مصر استقلالها إلي الأبد، وبذلك يبدو النظام الجديد - في عيون المصري - نظاما جاء ليدق المسمار الأخير في نعش الاستقلال الوطني.

- إن التحالف إذا لم يكن بين أكفاء، تحول إلي نوع من أشنع أنواع التبعية، فالجيش المصري في حالة يرثي لها من الضعف بسبب المستوي المتدني للتسليح والتدريب، كما أن الاقتصاد المصري يمر بأزمة لا تنفذه منها إلا من خلال خطة للتنمية مدروسة جيدا، لذلك لا تستطيع مصر البت في موضوع الحلف إلا بعد الحصول علي السلاح الذي يجعلها علي قدم المساواة مع شركائها في الحلف، وإذا حصلت علي المعونات والاستثمارات اللازمة لبناء اقتصاد مصري قوي.

- إن مصر لا تستطيع اتخاذ قرار الانضمام إلي حلف موجه ضد خطر بعيد مفترض «الاتحاد السوفييتي»، بينما هناك خطر داهم قابع علي حدودها هو (إسرائيل).

أقلقت الحجج المصرية الكيان الصهيوني، فراحت (إسرائيل) تحذر الولايات المتحدة من «أسلوب المراوغة» الذي يتبعه جمال عبدالناصر، وتنصح الولايات المتحدة بعدم الأخذ بتلك الحجج مأخذ الجد، لأن هدف النظام الجديد في مصر هو «ابتزاز الولايات المتحدة، والحصول علي مطالبه بإجلاء القوات البريطانية عن قناة السويس، وتسليح الجيش المصري، والحصول علي المساعدات الاقتصادية، ثم التهرب - في نهاية الأمر - من الانضمام إلي الحلف».

ولكن الرئيس الأمريكي ايزنهاور، ووزير الخارجية دالاس، كانا علي استعداد لتلبية ما يعد منطقيا من المطالب المصرية، فضغطت الولايات المتحدة علي حليفها بريطانيا ضغطا شديدا حتي تم التوصل إلي إبرام اتفاقية الجلاء التي تم التوقيع عليها بالأحرف الأولى في يوليو 1954، وقدمت بعض المعونات الاقتصادية المحدودة من خلال برنامج «النقطة الرابعة»، ولكنها أهملت طلبات مصر من السلاح وتمويل مشروع السد العالي، فلا يتم التحرك الجدي نحو دعم الجيش المصري، وتنمية الاقتصاد المصري، إلا بعد استجابة مصر لمطلبين أساسيين:

- القبول باتفاق سلام مع (إسرائيل)، علي أن تتعاون مصر مع الولايات المتحدة وبريطانيا في «جر» الدول العربية جميعا للتوقيع عليه.

- يلي ذلك انضمام مصر إلي «منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط» بعد زوال حجة «الوجود البريطاني في مصر» بتوقيع اتفاقية الجلاء، وزوال حجة «الخطر الإسرائيلي» بإبرام اتفاقية السلام مع (إسرائيل).

ورغم الإشارات غير المطمئنة التي أطلقتها قيادة النظام الثوري في مصر بعد توقيع اتفاقية الجلاء مثل: تشجيع حركات التحرر الوطني في العالم العربي، وإقامة «إذاعة صوت العرب» لبيت الدعاية المضادة للاستعمار، وشن حملة معارضة ضاربة لمشروع الحلف العراقي - التركي الذي عرف باسم «حلف بغداد»، رغم كل ذلك أقيمت الولايات المتحدة الأمريكية أن قضية فلسطين تمثل حجر عثرة في طريق تنفيذ مخططات الغرب في الشرق الأوسط، وهو ما اقتنعت به بريطانيا أيضا.

وعزت الدولتان ما اتسمت به ردود الفعل المصرية من حدة إلي «قلة خبرة جمال عبدالناصر بالشئون الدولية، نظرا لصغر سنه وقلة تجربته»، وأيضا إلي «حاجته إلي دعم أركان نظام حكمه في مواجهة ما يتعرض له من معارضة» (يقصد بذلك أزمة مارس 1954، والصدام مع الإخوان المسلمين والشيوعيين).

ومن ثم شرعت الولايات المتحدة وبريطانيا في العمل سويا لوضع مشروع تسوية للقضية الفلسطينية، بدأ الإعداد له في خريف 1954 (في سرية تامة)، واكتملت صيغته النهائية في يناير 1955، شارك في صياغته ممثلان علي مستوي رفيع لكل من الخارجية البريطانية والخارجية الأمريكية، يعاونهما فريق مشترك من الخبراء السياسيين والقانونيين، وأطلق علي المشروع الاسم الكودي «ألفا Alpha» وتقع وثائق المشروع في 23 ملفا من ملفات وزارة الخارجية البريطانية علي نحو ما أشرنا، وقد تم إعداد المشروع دون استطلاع رأي الأطراف المعنية (العرب وإسرائيل).

وفي إطار تهيئة المناخ المناسب لطرح التسوية علي الأطراف المعنية، والتمهيد لبسط مكوناتها، صرح جون فوستر دالاس (وزير الخارجية الأمريكي) للسفير (الإسرائيلي) في واشنطن، بأن «الولايات المتحدة لا تستطيع ضمان خطوط هدنة مؤقتة، وأنه يجب علي (إسرائيل) أن تحدد أولا حدودها، قبل أن تطلب من الولايات المتحدة ضمان تلك الحدود»، وأبدت الولايات المتحدة امتعاضها من العدوان (الإسرائيلي) المنكر علي قطاع غزة، وفي نفس الوقت، راح السفيران الأمريكي والبريطاني بالقاهرة يستطلعان ما يمكن أن تقبل به القيادة المصرية من شروط التسوية.

### مشروع تسوية القضية الفلسطينية «ألفا»

شكلت قرارات الأمم المتحدة بشأن تقسيم فلسطين (عام 1947) والقرارات الخاصة باللجئين، الإطار المرجعي لمشروع التسوية المقترح، فقد شعرت الدولتان أن الأطراف العربية الأساسية (مصر - العراق - سوريا - لبنان) تحرص علي ضرورة الالتزام بتطبيق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالتقسيم وحقوق شعب فلسطين، لذلك وضع أصحاب مشروع التسوية تلك القرارات نصب أعينهم علي أمل أن تبدي (إسرائيل) موافقتها علي الالتزام بقرار التقسيم، أو - علي الأقل - تقبل بتقديم بعض التنازلات في الأراضي بالقدر الذي يحقق حلا وسطا بين المطالب العربية والأطماع (الإسرائيلية).

### أولا: مشكلة اللاجئين

وإذا كانت قرارات الأمم المتحدة قد نصت علي إعادة اللاجئين إلي ديارهم أو تعويض من لا يقبل العودة منهم عن ممتلكاتهم، فقد نصت التسوية المقترحة علي عودة خمسة وسبعين ألفا من اللاجئين إلي ديارهم، كإجراء رمزي يحفظ للدول العربية ماء الوجه أمام شعوبها، ولا يمثل عبئا حقيقيا علي (إسرائيل)، أما باقي اللاجئين فيتم تعويضهم عن ممتلكاتهم، وتوطينهم في البلاد العربية المجاورة لفلسطين.

وقد قدرت قيمة الأراضي التي للاجئين الحق في التعويض عنها بمائة مليون جنيه استرليني علي النحو التالي:

- أراض زراعية 69.5 مليون جنيه استرليني.
- أراض حضرية 21.5 مليون جنيه استرليني.
- أراضي القدس 9 ملايين جنيه استرليني.

وقد تم تقدير قيمة الأراضي والعقارات علي أساس أسعار سوق العقارات في فلسطين يوم 29 نوفمبر 1947 (تاريخ صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بتقسيم فلسطين)، مع استبعاد قيمة الأراضي البور من ممتلكات الفلسطينيين.

وقدرت قيمة الممتلكات المنقولة التي تخص اللاجئين الفلسطينيين بمبلغ عشرين مليون جنيه استرليني، وتشمل: المصانع، والمتاجر، والسيارات، والمعدات الزراعية، والمأشبية، والأثاث المنزلي. أي أن القيمة الإجمالية للتعويضات (وفق مشروع التسوية) بلغت مائة وعشرين مليوناً من الجنيهات الاسترلينية.

ونظراً لعدم قدرة الاقتصاد (الإسرائيلي) علي تحمل تلك التعويضات (حسب تقرير بريطانيا وأمريكا)، وحتى لا يقف ذلك عائقاً في طريق قبول إسرائيل بالتسوية، اتفقت الدولتان علي تحمل نسبة 70% من مجمل قيمة التعويضات، يقدم (إسرائيل) إما في صورة قرض طويل الأجل دون فوائد أو يقسم إلي قرض ومنحة لا ترد، أو حتي يقدم كمنحة في حالة إصرار (إسرائيل) علي عدم تحمل التعويضات. أما ما بقي من قيمة التعويضات (نسبة 30%)، فإما أن يضاف إلي التعويضات الألمانية التي ألزمت ألمانيا «الغربية» بتقديمها لليهود، أو تتحمله النخبة اليهودية الثرية في بريطانيا وأمريكا، علي أن يتم تدبير التمويل اللازم للتعويضات علي دفعات سنوية علي مدي خمس سنوات، تقدم (إسرائيل) لتقوم - بدورها - بسدادها لمستحقيها من اللاجئين الفلسطينيين.

وتضمن مشروع التسوية شروط التقدم للحصول علي التعويضات وجهة تلقي الطلبات، فنصت علي تشكيل لجنة خاصة من الأمم المتحدة لتلقي الطلبات، مع إلزام طالب التعويض بتقديم جميع المستندات التي تثبت ملكيته الثابتة أو المنقولة، مما يتطلب إلزام (إسرائيل) بإتاحة فرصة الحصول علي هذه المستندات بالرجوع إلي سجلات الطابو التي استولت عليها، ولكن مثل هذا الإلزام الضروري لم يرد بشروط المشروع، كما لم يتضمن المشروع نصاً يعالج كيفية التصدي لمشكلة قيام (إسرائيل) بحجب تلك المستندات عن أصحابها (وهو ما كان متوقفاً بداهاً).

فإذا استطاع اللاجئ إثبات حقه في التعويض وبات مستحقاً له، فلا يصرف في الدفعة الأولى إلا مبلغاً لا يتجاوز الخمسين ألفاً من الجنيهات الاسترلينية، ويشترط لصرفه هذا المبلغ أن يتقدم بما يثبت اعتزامه استغلال المبلغ في مشروع استثماري صغير، وأن يثبت ذلك بوثيقة معتمدة من الدولة التي يقيم فيها، فإذا تمت هذه الخطوة، حصل بعد ذلك علي باقي مستحقاته من قيمة التعويض علي دفعات سنوية في مدي زمني يتراوح بين خمس وعشر سنوات.

وإذا أمعنا النظر في تلك الشروط، نجد أن اللاجئ الفلسطيني سوف يخرج من هذه التسوية الجائزة صفر اليدين، فمن المعروف أن معظم اللاجئين خرجوا من ديارهم يلتمسون النجاة بأرواحهم دون أن يحملوا معهم وثائق ممتلكاتهم، ومشروع التسوية يشترط تقديم هذه الوثائق للحصول علي التعويض، ويفترض حسن النية في المغتصب الذي يقدم - عن طيب خاطر - الوثائق التي تتيح لصاحب الحق أن ينال التعويض عن ملكيته السلبية، وتدخل اللاجئ في سرداب البيروقراطية بالبلد المضيف ليثبت أنه سوف يستثمر المبلغ فيما يخدم اقتصاد ذلك البلد، فلا يسلم من الابتزاز والاستغلال، هذا إذا استطاع تجاوز عقبات إثبات حقه فيما سلب منه.

معني هذا أن ما تعلق بالتعويضات في مشروع التسوية كان شكلياً، روعيت فيه مصالح الكيان الصهيوني وحده، وكذلك كانت الحال بالنسبة لمن يفضل العودة إلي وطنه السليب... فلسطين.

نص مشروع التسوية علي إلزام من يرغب في العودة إلي فلسطين بما يلي:

- التقدم بطلب إلي اللجنة المختصة التي تشكلها الأمم المتحدة، يتضمن تحديد موطنه الأصلي داخل فلسطين، وما له من أقارب فيها، ومهنته الأصلية ومؤهلاته.
- تنقل اللجنة الطلبات إلي السلطات (الإسرائيلية)، التي يحق لها قبول الطلب أو رفضه «وفق مصالحها الأمنية».
- في حالة قبول الطلب، يتقدم اللاجئ بطلب الحصول علي تأشيرة دخول (إسرائيل) مقروناً بتعهد القبول بأن يصبح مواطناً (إسرائيلياً).

- إذا حصل اللاجئ علي تأشيرة دخول (إسرائيل)، يظل فترة (لم يحدد مشروع التسوية مداها الزمني) يعيش مع أقرانه في «معزل» يقام علي الحدود «علي أن يتم تحديد مواقع المعازل باتفاق يبرم بين الحكومة (الإسرائيلية) ولجنة الأمم المتحدة»، حتي يتسني للحكومة (الإسرائيلية) تحديد أماكن الإقامة لطلاب العودة.
- لا تلتزم حكومة (إسرائيل) بتدبير فرصة عمل للاجئ العائد، بل عليه أن يسعي لذلك بنفسه، فإذا كانت له ملكية ثابتة أو منقولة، وأراد استردادها، عليه اللجوء إلي القضاء (الإسرائيلي) ولا يحق له المطالبة بالتعويض.

وهكذا لم يكن طالب العودة (علي ضوء مشروع التسوية) أسعد حظا من طالب التعويض، فعليه أن يتخلي عن هويته الفلسطينية وعن ممتلكاته، وأن يقبل الإقامة في معزل علي الحدود (لعل صناع مشروع التسوية كانوا يرون في تلك المعازل المقترحة ما يناظر معازل الهنود الحمر في أمريكا، والأفارقة في جنوب أفريقيا) لمدة غير معلومة يكون فيها في وضع يشبه وضع السجين، هذا إذا قبلت به (إسرائيل) التي قد تقبل فردا دون أسرته، لأن طلبات العودة فردية وليست عائلية.

واقترن بشروط التعويضات، وعودة العدد المحدود من اللاجئين إلي فلسطين (75 ألف لاجئ فقط)، خطة لتوطين اللاجئين، فقد حدد مشروع التسوية جملة عدد اللاجئين (750 ألف لاجئ) ولم يقبل بالرقم المسجل لدي «وكالة غوث وتشغيل اللاجئين» وهو (880 ألف لاجئ) بحجة احتمال المبالغة في الرقم المقدم من الوكالة، وقدر مشروع التسوية عدد أسر اللاجئين (150 ألف أسرة) يتم توطينهم علي النحو التالي:

- وادي الأردن 30 ألف أسرة
- سينا 15 ألف أسرة
- سوريا 15 ألف أسرة
- (إسرائيل) 15 ألف أسرة
- لبنان 10 آلاف أسرة
- غزة 25 ألف أسرة
- الأردن 35 ألف أسرة
- أصحاب المشروعات الصغيرة من مستحقي التعويضات 5 آلاف (توزع في دول الجوار)
- الإجمالي 150 ألف أسرة.

ونص مشروع التسوية علي أن يستمر عمل «وكالة غوث وتشغيل اللاجئين» لفترة زمنية أطول مع تعهد بريطانيا والولايات المتحدة بالمساهمة في دعمها حتي يتم إدماج اللاجئين في مناطق الاستيطان المخصصة لهم.

#### ثانيا: ترسيم الحدود وتنازل (إسرائيل) عن بعض الأراضي:

تضمن مشروع التسوية النص علي ضرورة ترسيم الحدود بين (إسرائيل) وجاراتها العربيات، مع التنازل للأردن ومصر عن مثلثين صغيرين من الأراضي، تركز قاعدة أولهما علي الطرف الجنوبي الشرقي للضفة الغربية، وترتكز قاعدة المثلث الآخر عند حدود شمال شرق غزة، ويلتقي رأسا المثلثين عند الطريق المؤدي إلي إيلات حيث تحدد نقطة العبور بين المثلثين إما فوق الطريق (عن طريق إقامة جسر) أو تحته (عن طريق شق نفق)، فيتم بذلك الربط بين غزة والضفة الغربية ويتم نقل تبعية غزة للمملكة الأردنية الهاشمية، وهكذا تختفي فلسطين إلي الأبد ككيان علي نحو ما رأي أصحاب مشروع التسوية كما يفقد شعبها هويته الوطنية.

#### ثالثا: الإطار السياسي للتسوية

فإذا كان مشروع التسوية قد كفل إنهاء الوجود الفلسطيني كيانا وشعبا وهوية، فلا بد من تكريس ذلك بمعاهدة «سلام» تبرم بين (إسرائيل) وجميع الدول الموقعة علي اتفاقيات هدنة مع (إسرائيل) وهي: مصر، والأردن ولبنان، وسوريا، وذلك في إطار توصيات اللجنة الخاصة بفلسطين التي أقيمت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (في 11

ديسمبر 1949)، وألحق بمشروع معاهدة «السلام» المقترحة، ملحق يحدد الحدود المشتركة لكن من (إسرائيل) ومصر والأردن ولبنان وسوريا.

تصدر مشروع المعاهدة النص علي «تعهد الدول الموقعة باللجوء إلي الأمم المتحدة في حالة نشوب نزاع بينها، وعدم اللجوء إلي استخدام القوة، والقبول بالحدود المشتركة الواردة بملحق المعاهدة»، كما نص المشروع علي «أن يقوم كل طرف بإجراء التعديلات الدستورية اللازمة بما يتمشي مع نص المعاهدة، علي ألا يترتب علي ذلك المساس بارتباطات أي طرف مع الدول من غير الأطراف الموقعة علي المعاهدة، ولا يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، وتلتزم الأطراف الموقعة علي المعاهدة بالتشاور معاً في حالة وقوع نزاع بين الأطراف الموقعة علي المعاهدة».

وقد روعي في صياغة نص مشروع المعاهدة تقادي النص علي «إنهاء حالة الحرب» أ و علي «الاعتراف» بـ (إسرائيل)، وإقامة علاقات دبلوماسية معها، وإن كانت بنود المعاهدة قد شملت ذلك ضمناً، فالتشاور بين الأطراف في حالة وقوع أزمة ما، يقتضي وجود قنوات وآليات للاتصال، والاعتراف بخطوط الحدود الواردة بالملحق يعني الاعتراف بـ (إسرائيل).

### موقف (إسرائيل) من مشروع التسوية

كان فريق العمل في «ألفا Alpha» يحرص تمام الحرص علي التزام السرية، ولكن تصرفات (إسرائيل) في عامي 1954 - 1955 كانت تتم عن إدراكها أن حرص الولايات المتحدة علي اجتذاب مصر إلي «منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط» قد يقودها إلي الإقدام علي عمل ما قد يضر بمصالح (إسرائيل)، خاصة أن النفوذ الصهيوني كان بعيداً عن دائرة صنع القرار في إدارة الرئيس ايزنهاور، لذلك اتجهت (إسرائيل) إلي تضخيم قوتها العسكرية بعقد صفقة أسلحة سرية مع فرنسا (أغسطس 1954) للحصول علي الطائرات المقاتلة وما ارتبط بها من معدات فنية.

وبدأت خطواتها الأولى في اتجاه البرنامج النووي الذي أدي إلي إقامة مفاعل ديمونة وإنتاج القنابل الذرية، وسعت - في نفس الوقت - إلي تخريب العلاقات الأمريكية المصرية من خلال عملية «سوزانا» التي استهدفت تخريب المنشآت الأمريكية والبريطانية في مصر، والتي تم كشفها فيما عرف بفضيحة لافون.

ويبدو أن معلومات كاملة عن «الخطة ألفا» قد تسربت إلي (إسرائيل)، وما سمعته عن استعداد عبدالناصر للقبول بتسوية في إطار قرارات الأمم المتحدة، علي أن يقدم ذلك حلاً شاملاً للقضية الفلسطينية وليس اتفاقاً فردياً، جاء ذلك في ملاحظة أباها عبدالناصر تعليقاً علي سؤال طرحه عليه إيدن (رئيس الوزراء البريطاني) عند زيارته مصر في 20 فبراير 1955 بشأن إمكانية التوصل إلي حل للنزاع العربي - (الإسرائيلي)، فقد شنت (إسرائيل) غارتها الكبرى علي غزة بعد أربعة أيام فقط من هذه المقابلة، واستمرت غاراتها تتوالي علي غزة من حين لآخر حتي وقعت غارة كبرى أخري في أغسطس 1955، ردا علي تصريح لدالاس (وزير الخارجية الأمريكية)، أعلن فيه: «ضرورة إعادة اللاجئين في الحدود الممكنة عملياً، وتعويض من لا يمكن إعادتهم إلي ديارهم، ووعد بأن الولايات المتحدة سوف تساعد (إسرائيل) علي دفع التعويضات».

وهكذا، في الوقت الذي تم فيه بلورة مشروع تسوية القضية الفلسطينية، وبدأت الاتصالات بشأنه مع مصر، سارعت (إسرائيل) بشن عدوانها المتواصل علي غزة لتقنع مصر بأن صوت السلاح يعلو علي صوت الدبلوماسية، ولتجعل مصر هي الطرف الذي يرفض التسوية، حتي تقنع (إسرائيل) أمريكا بأنها ضحية «التطرف» العربي، وأنها الأقدر علي حماية مصالح الغرب في الشرق الأوسط.

### موقف مصر

كان أول ذكر لقضية فلسطين في لقاء رسمي مع جمال عبدالناصر هو ذلك الذي تم في لقاء إيدن - عبدالناصر سالف الذكر، وقد اعتبره إيدن إشارة تبشر بقبول عبدالناصر لمشروع «ألفا» حين تعرض تفاصيله عليه.

ويبدو أن جمال عبدالناصر - أيضاً كان يعلم أن ثمة ما يدور بين الكواليس من خلال مصادر أخري، فقد اكتشف السفير البريطاني في القاهرة أن نديم دمشقية علي علم بمشروع «ألفا» من خلال شارل مالك السفير اللبناني بواشنطن والمقرب إلي الخارجية الأمريكية.

ولعله كان من بين الخبراء القلائل الذين تمت استشارتهم في بعض جوانب مشروع التسوية، ولما كان دمشقية وثيق الصلة بجمال عبدالناصر (حتى أن عبدالناصر أرسله - فيما بعد - في مهمة غير رسمية إلى الإدارة الأمريكية)، ربما وصلت إلى جمال عبدالناصر بعض الإشارات عن هذا الطريق، وبذلك لم يكن خالي الذهن عندما لمح له إيدن بأهمية عقد صلح مع (إسرائيل)، فالطريقة التي تعامل بها عبدالناصر مع المشروع تدل على علمه بإطاره العام - علي أقل تقدير - رغم أن المشروع لم يعرض بنصه الكامل علي أي من الأطراف المعنية.

علي كل، خف السفير الأمريكي هنري بايرود للقاء الدكتور محمود فوزي (وزير خارجية مصر)، في الأول من أبريل 1955، وتحدث معه طويلا حول مختلف الموضوعات، ولكنه فوجئ بفوزي يقول له: «إن المستفيد الوحيد مما يدور في المنطقة من صراع حول الحلف التركي - العراقي هو الاتحاد السوفياتي.. ولا يمكن إزالة أسباب الاحتقان بالمنطقة إلا بالبحث عن حل للمعضلة الأساسية، وهي الصراع العربي - الإسرائيلي».

وهنا تحولت دفة الحديث بين بايرود وفوزي إلى تصور محمود فوزي لحل تلك المعضلة، فقد خشي بايرود أن يستدرج إلي الكشف عن فحوي المشروع «ألفا».

وكان من أهم ما جاء علي لسان فوزي:

- إن القيادة المصرية تدرك تماما أن القضية الفلسطينية هي نقطة الخلاف الأساسية مع الغرب.
- أنها تري أن حل هذه القضية سوف يفتح الباب علي مصراعيه لتعاون خلاق مع الغرب، لأن القيادة المصرية تمقت الشيوعية.
- أن الحل يجب أن يكون شاملا في إطار قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالتقسيم، وحل مشكلة اللاجئين.
- أن تصور مصر للحل أن يتضمن تنازل (إسرائيل) عن بعض الأراضي التي استولت عليها لإيجاد اتصال أرضي (وليس مجرد ممر) بين مصر والأردن حتي تتخلص مصر من العزلة التي فرضت عليها.
- أن مصر تدرك تماما أن عودة جميع اللاجئين إلي ديارهم أمر صعب التحقيق، ولا تمانع في عودة جانب منهم في إطار حل شامل لمشكلة اللاجئين.

نقل بايرود ما دار بينه وبين محمود فوزي إلي زميله السفير البريطاني بالقاهرة الذي أبرق إلي حكومته بفحوي الحديث بدلا من بايرود الذي خشي أن يكون فوزي قد قدم له طعما، وأبرقت الخارجية البريطانية بما دار في اللقاء إلي الخارجية الأمريكية، وفي نفس اليوم تلقى بايرود تعليمات صريحة من واشنطن بمفاتيح عبدالناصر حول مشروع التسوية.

وهكذا طلب السفير الأمريكي هنري بايرود مقابلة جمال عبدالناصر، وتمت المقابلة يوم 6 أبريل 1955، واشتم السفير من حديث رئيس الوزراء المصري (وهو المنصب الذي شغله عبدالناصر)، ما يفيد تأكيد ما سمعه من محمود فوزي، ولكن عبدالناصر أكد ضرورة وجود اتصال أرضي «معقول» مع الأردن، وليس مجرد «ممر»، واستنتج السفير من ذلك أن عبدالناصر يهتم بالسؤال عن مكونات التسوية عندما أبدي السفير بايرود استعداده لذلك، طالبا منه إرجاء الموضوع برمته إلي حين عودته (أي عبدالناصر) من مؤتمر باندونج.

وفي السابع من أبريل 1955 استدعي محمود فوزي السفير الأمريكي للقائه بوزارة الخارجية، ليتحدث معه في تفاصيل ما أوجزه عبدالناصر، فقال فوزي: «إن مصر لا تقبل إلا بتسوية تضع مدينة «بئر السبع» كنقطة جنوبية لحدود (إسرائيل)، علي أن تصبح النقب كلها أرضا عربية تضم الأردن»، وفضل السفير الأمريكي أن يرجئ الحديث في الموضوع ليناقشه برمته مع عبدالناصر شخصيا بعد عودته من باندونج.

كان الرهان الأمريكي - البريطاني هو كسب مصر إلي منظومة الدفاع الغربي عن الشرق الأوسط، بعد انتهاء تلك التسوية التي جاء بها مشروع «ألفا»، وكان الظن أن قبول مصر بالتسوية سوف يضع نهاية أبدية للقضية الفلسطينية، ويمحو تماما اسم فلسطين والهوية الوطنية الفلسطينية من الوجود، ويفتح الباب أماما القبول بـ (إسرائيل) كشريك فاعل

في المنطقة، وزاد من دعم تلك الظنون «الاطمئنان إلي عدم فهم جمال عبدالناصر للسياسة الدولية ومزقتها، لغياب الخبرة عنده، وأن كل ما يهيمه تثبيت أركان نظام حكمه في مصر».

لذلك تضمن أسلوب عرض مشروع التسوية عليه (حال عودته من باندونج) التلويح بأن قبول الغرب لتمويل مشروع السد العالي، وتقديم المعونات الاقتصادية لمصر، والنظر في طلبات تسليح الجيش المصري مرهون بقبول مصر للتسوية التي تضمنت فكرة المثلثين من الأراضي المقترح تنازل (إسرائيل) عنهما للأردن ومصر، مع فكرة المعبر بين المثلثين من فوق أو تحت طريق إيلات، مع استبعاد فكرة ضم النقب للأردن، ولكن جمال عبدالناصر «صغير السن قليل الخبرة» أثبت أنه مناور سياسي من الطراز الأول، فقد كان يعرف تماما أن الهدف من التسوية هو إسقاط آخر حجج مصر التي رفعتها في وجه الدعوة إلي الانضمام إلي التحالفات الغربية، وهو ما كان يناقض تماما خط الاستقلال الوطني الذي كان أساسيا عند ثورة يوليو.

كذلك فهم عبدالناصر حقيقة الصراع العربي - الإسرائيلي باعتباره صراع وجود لا صراع حدود، وأن الكيان الصهيوني هو - في حقيقة أمره - كيان استعماري استيطاني عنصري، يسعى إلي إقامة (إسرائيل الكبرى)، ولا يقبل بحدود غير تلك التي رسمتها الأساطير الصهيونية لـ (إسرائيل) الكبرى.

وأدرك عبدالناصر أن الغرب لن يزود مصر بالسلاح لأنه يريد أن يظل الجيش المصري مهيبض الجناح، وجاءت الغارات (الإسرائيلية) لتحسم الخيار بين القوة والدبلوماسية.

ومن باندونج أرسل جمال عبدالناصر إشارة ذات مغزى إلي الولايات المتحدة والغرب، عندما لعب دورا بارزا في كشف حقيقة (إسرائيل) ومنعها من حضور المؤتمر، كما حدث تقارب بينه ورئيس وزراء الصين الشعبية شو إن لاي، ورئيس وزراء الهند، جواهر لال نهرو، من باندونج بدأت الخطوات الأولى لإبرام صفقة الأسلحة السوفيتية التي استخدمت تشيكوسلوفاكيا غطاء لها، ومن باندونج - أيضا - أعلن عبدالناصر التزام مصر بمبدأ «الحياد الإيجابي».

وعندما أحست القاهرة باكتمال صفقة السلاح السوفيتي وتسرب أنبائها إلي الدوائر الغربية، وتحرك الولايات المتحدة للتدخل بتوجيه إنذار إلي مصر، قطع عليهم عبدالناصر الطريق بحضور افتتاح معرض للصور أقامته القوات المسلحة (يوم 27 سبتمبر 1955)، حيث أعلن علي الشعب المصري والعالم كله نبأ صفقة السلاح.

ورغم ما سببه هذا المتغير الاستراتيجي المهم من إزعاج للغرب، إلا أن الولايات المتحدة رأت بذل محاولة أخري لتمرير مشروع «ألفا» لتسوية القضية الفلسطينية، فتم إيفاد أندرسون مبعوثا رسميا ممثلا للرئيس ايزنهاور، والتقي المبعوث الأمريكي عبدالناصر عدة مرات، ولكن عبدالناصر أصر علي أن تكون المنطقة من «الظهيرية» إلي «الخليل» إلي غزة أرضا عربية، وأن يكون مثلث سمخ والمنطقة المحيطة ببحيرة طبريا في يد سوريا، وأعلن أندرسون أن هذه المطالب غير قابلة للتفاوض.

وفي أعقاب فشل مهمة أندرسون، أعلنت مصر اعترافها بالصين الشعبية، وردت الولايات المتحدة (في 19 يوليو 1956) بسحب عرض تمويل السد العالي، فوجه جمال عبدالناصر ضربة قاضية للغرب بإعلان تأميم شركة قناة السويس (26 يوليو)، ومن ثم بدأ العد التنازلي للعدوان الثلاثي الذي التهمت نيرانه مشروع «ألفا» وتسوية القضية الفلسطينية لم تر النور.

<http://alfikralarabi.net/vb/showthread.php?t=2855>